شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

دعاء الكهرباء

دخلنا في الصيف، فشوارعنا صارت تعجّ بلابسي القمصان نصف كم (نصف ردن)، والبيوت والمكاتب لم تجد بُداً من تشغيل أجهزة التبريد، ما تسبب في زيادة عدد المصابين بأمراض البرد والأنفلونزا خلال الأسابيع الأخيرة مقارنة بالتي قبلها.

في الماضي كنا نحبّ الصيف، لأنه للكثيرين منا موسم التمشي وقت العصاري وفي الأماسي في الحدائق العامة وعلى ضفاف الأنهار (بخاصة شارع أبو نؤاس في بغداد الذي كان قبلة للعشاق والمتنزهين والشاربين والآكلين)، ولبعضنا موسم السباحة ولبعض آخر موسم السفر والاصطياف في كردستان أو في الخارج.

لم نعد نُحب الصيف، فهو صار موسم المكابدة الأعظم والمعاناة الأكبر مع الكهرباء. وبرغم أن أحد المسؤولين أعلن في الأيام الأخيرة أن ٢٠٠٠ ميغاواط جديدة ستضاف إلى خدمة الشبكة الوطنية للكهرباء هذا الصيف ليصل مجمل الإنتاج إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، أي ثلثا الحاجة الفعلية، إلا اننا لم نعد نصدق أي تصريح من مصدر رسمي، فكثيرا ما سمعنا في السنوات الماضية تصريحات على أعلى المستويات لو صدقت لكنّا منذ سنتين في الأقل نصدّر الكهرباء الى جيراننا ولا نستورد منهم.

الأمل بحلّ معضلة الكهرباء لم يزل بعيداً، فحتى لو دخلت الـ ٢٠٠٠ ميغاواط الجديدة في الخدمة حقاً وفعلاً فان النقص سيظل كبيراً.

ما العمل؟

أخوتنا في اليمن ابتدعوا طريقة يعتقدون أنها يمكن أن تجلب إليهم الكهرباء التي يعانون هم أيضا من انقطاعها عنهم.

من قبل لم تكن هناك مشكلة كهرباء في اليمن، ولكن منذ انطلاق الانتفاضة قبل أكثر من سنة تعرضت منشآت لإنتاج الكهرباء وخطوط للتغذية إلى عمليات تخريب وصلت الى نحو ٩٠ عملية (العربية نت). وقد تبادلت المعارضة الثائرة ونظام علي صالح محمد وفلوله الاتهامات بالوقوف وراء هذه العمليات. المنطق يقول إن نظام علي صالح وفلوله هم من لهم مصلحة في التخريب. وعلى أية حال فان خطباء المساجد والجوامع ابتدعوا طريقة لمحاربة مخربي الكهرباء، ففي يوم الجمعة الماضي ضمّنوا خطبهم أدعية بهلاك من يقفون وراء تخريب محطات الكهرباء وخطوط الإمداد بحلول عقوبات ربانية عليهم.

الفاعل في اليمن مجهول، لكن الفاعل لدينا الذي يؤخر حل معضلتنا الكهربائية معلوم.. إنهم مسؤولو الحكومة الفاسدون. يمكن لخطباء الجمعة لدينا أن يمشوا في إثر زملائهم في اليمن فيدعون بعقوبات ربانية تحلّ بكل من يحول بأي طريقة من الطرق دون أن ينعم شعب المئة مليار دولار سنوياً بما يحتاجه من الكهرباء.

ليدعُ هؤلاء الخطباء بما دعا به خطيب جامع سوق معياد اليمني: "اللهم أهلك من يقطعون الكهرباء عن الناس، اللهم عليك بهم فإنهم لا يعجزونك، اللهم خذهم أخذ عزيز مقتدر، اللهم أنزل غضبك عليهم، اللهم رد كيدهم في نحورهم واجعل تدبيرهم في تدميرهم...".

لكن ثمة مشكلة، فدعاء كهذا لن ينفع مع فسدتنا المسؤولين عن حرماننا من نعمة الكهرباء، فهؤلاء لا ذمة لهم ولا ضمير.

مجلس النواب.. (أرشيف)

دولة القانون: تصريحات النواب هدفها تسقيط المالكي شخصياً

البرلمان يقرّ بضعفه أمام سيطرة الحكومة على الهيئات المستقلة

انتقد مجلس النواب ما تتجه إليه الحكومة المركزية بالهيمنة والسيطرة على الهيئات المستقلة، متهما الحكومة بتسييس تلك الهيئات لصالحها، وجعلها تحت مرجعيتها، برسم سياسة الدولة، ابتداء من نقض الحكومة لقانون هيئة النزاهة، باعتراضها على ما ورد بالقانون بتعيين رئيس الهيئة من قبل مجلس النواب، مرورا بالسيطرة والهيمنة على سياسة البنك المركزي وتنسيق السياسات النقدية حسب المادة ٢٤ من قانون البنك وهو ما تطلبه الحكومة، وليس انتهاء بالتدخل الواضح في عمل مفوضية الانتخابات، وإصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس المفوضية فرج الحيدري قبل يومين.

□ بغداد/ إياد التميمي

عضو التحالف الكردستاني النائبة اشواق الجاف قالت "على الجميع ألا يتأمل شيئا من السلطة التشريعية كونها أثبتت ضعفها الواضح بالأداء التشريعي والرقابي، ومن خلال الدورتين لم نر من مجلس النواب خطوات ايجابية".

وأضافت الجاف في تصريح للمدى "شهدت الهيئات المستقلة جملة من التدخلات من قبل السلطة التنفيذية وأكثر من رئيس لتلك الهيئات تمت إقالته والبرلمان وقف عاجزا، وهذا مؤشر خطير على أن الحكومة تستحوذ وتسيطر على مرافق ومؤسسات هي ليست من صلاحياتها وفقا للدستور، وأشارت الجاف، إلى أنه على البرلمان في هذه المرحلة أن يقف بوجه تلك التدخلات وترك المشاكل العالقة جانبا كي لا تستغل الحكومة ضعف السلطة الرقابية.

موضحة أن أفضل ما فعله النواب بهذه المرحلة هي حرب إعلامية لا تجدي نفعا أو حلا بل على العكس أرهقت المجلس وجعلته مقيدا.

إلى ذلك، اعتبرت القائمة العراقية سيطرة الحكومة على الهيئات المستقلة قفزا واضحا على الدستور، متهمة المالكي بالتفرد والذهاب إلى دكتاتورية جديدة من خلال سيطرته على الهيئات التي ينبغي أن تكون مستقلة وغير خاضعة للحكومة.

عضو القائمة العراقية حامد المطلك قال "المالكي يحاول أن يفسر الدستور حسب ما تشتهيه سياساته".

وأوضح المطلك في تصريح للمدى ان السيطرة على تلك الهيئات لا يصب في مصلحة البلد، كما يحصل الآن في هيئة النزاهة والبنك المركزي وحتى مفوضية الانتخابات.

داعيا اعضاء مجلس النواب "ان يتجردوا من مواقفهم الطائفية كي يقفوا أمام هيمنة قد تجعل من العراق عرضة لسيطرة حزب أو شخص على مؤسساته، والدليل على هيمنة المالكي- حسب المطلك- هو تعيين مدراء ورؤساء الهيئات من قبله، وهذا بحد ذاته قفز واضح وصريح على الدستور".

وفي سياق ذي صلة، رفضت كتلة الأحرار النيابية تدخل الحكومة بعمل الهيئات المستقلة التي نص الدستور على استقلاليتها ومنها البنك المركزي العراقي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وقال المتحدث الرسمي باسم الكتلة القاضي مشرق ناجي في بيان للهيئة السياسية تلقت (المدى) نسخة منه أمس السبت "إن حكمة الدستور وفلسفته في تخصيص باب للهيئات المستقلة والنص عليه هو لضمان حيادية تلك الهيئات وعدم تبعيتها او التأثير فيها مما يساهم في الأداء الأمثل لعملها".

وأضاف ناجي "ان محاولات الحكومة الهيمنة على تلك الهيئات والتدخل بعملها سيؤثر في مهنية تلك الهيئات ويخل باستقلاليتها لذا ندعو الحكومة العراقية الى احترام النصوص الدستورية والحفاظ على استقلالية تلك الهيئات وعدم التدخل بها او محاولة إخضاعها لسلطاتها التنفيذية".

من جانب اخر اعتبر ائتلاف دولة القانون، ان الحكومة ماضية في تطبيق الدستور طبقا لما جاء فيه ولا توجد أي تجاوزات عليه.

عضو ائتلاف دولة القانون النائب إحسان العوادي قال هناك آلية ودستور يحددان مرجعية هذه الهيئات وكيفية إدارتها، والاتهامات التي تواجه الحكومة هي ليست بالجديدة.

واضاف العوادي في تصريح للمدى "على النواب والسياسيين أن ينظروا للأمر بعين مهنية لا سياسية، وان لا يتسببوا في خلق أزمات جديدة"، داعيا النواب والكتل السياسية أن يعطوا آراءهم وانتقاداتهم وفقا للدستور وان يتركوا العاطفة والتشنجات السياسية والا يتبنوا تسقيط الحكومة او شخص نوري المالكي من خلال تلك التصريحات، رغم أن تحالفات دولة القانون لم تتغير وان وجدت بعض الخلافات بين هذه الكتلة أو تلك.

الى ذلك كشف الأمين العام لمجلس الوزراء علي محسن العلاق أن مجموع المبالغ التي حولت خلال السنوات الماضية الى خارج العراق بلغ (١٨٠) مليار دولار وان النسبة الأكبر منها لم تكن لأغراض المشتريات.

غير ان العلاق نفى في بيان له اليوم طلب الحكومة ربط البنك المركزي بها او إضعاف استقلاليته، وأوضح: "أن السياسات العامة للدولة من اختصاصات الحكومة الاتحادية.. وان السياسات النقدية جزء من السياسات الاقتصادية. وبين العلاق ان تقارير ديوان الرقابة المالية اشرت ضعف رقابة البنك المركزي على عمليات التحويل الخارجي ووجود عمليات وهمية تنطوي على تهريب منظم للأموال".

واكد العلاق ان الدينار العراقي مغطى بأفضل ما يكون فحجم التداول الآن (٣٠) ترليون دينار في العراق واحتياطي البنك المركزي (٦٥) مليار دولار وهذا يعطي للدينار قوة حقيقية.

وقال في معرض نفيه طلب الحكومة ربط البنك المركزي بها :"إن الحكومة تحاول تنسيق المواقف مع البنك المركزي تجنبا لحصول أضرار على المواطن وعلى الاقتصاد الوطني وقانون البنك المركزي يعتبر البنك مستشاراً ومصرفاً ووكيلاً مالياً للحكومة وضمن مسؤولياته تبادل المعلومات والآراء وتنسيق السياسات النقدية حسب المادة ٢٤ من قانون البنك وهو ما تطلبه الحكومة.

رئاسة كردستان تعتبر اعتقاله "خرقاً فاضحاً للدستور"

الأمم المتحدة تدعو لتطبيق القانون في ملف فرج الحيدري

□ بغداد/ المدى

أعلنت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أنها على علم بشأن اعتقال اثنَين من أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بغداد منذ ١٢ نيسان.

ودعت يونامي في بيان صحفي إلى تطبيق الاجراءات القانونية بشأن احتجاز العضوين وهما (رئيس المفوضية فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي).

وذكرت البعثة في بيانها أنها "تواصل متابعة الوضع عن كثب، مذكرة بأنه ينبغي أن تطبق حيال هذا الأمر الإجراءات القانونية وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور العراقي".

يذكر أن اعتقال الحيدري والتميمي كانت له ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية وقد عد المعارضون للحكومة ان وراء اعتقالهما أهدافا سياسية.

وقال مجلس القضاء الاعلى ان الاعتقال تم بناء على قيامهما بصرف مكافآت من ميزانية المفوضية العليا للانتخابات لموظفي التسجيل العقاري لقيامهم بتسجيل قطع الأراضي المخصصة لهم.

غير ان الحيدري اوضح ان القضية تتعلق بمكافآت صرفها هو والتميمي عام ٢٠٠٨ من الدائرة، ووفق الصلاحيات التي يتمتعان بها، لأربعة او خمسة موظفين حصة كل واحد منهم ١٠٠ ألف دينار، أي أن المبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ ألف دينار.

من جانبها اعتبرت رئاسة إقليم كردستان العراق، السبت، توقيف رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي، "انتهاكا صارخا ومساسا خطيرا بالعملية السياسية"، وقالت رئاسة الإقليم في بيان حصلت "المدى"، على نسخة منه، إن "إقدام السلطات في بغداد على إصدار قرار التوقيف بحق رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي يُعد انتهاكاً صارخاً ومساساً خطيراً بالعملية السياسية"، محذرة "من تفريغ العملية السياسية من المحتوى الديمقراطي وتقويض المسيرة الديمقراطية في البلاد".

وأضافت رئاسة إقليم كردستان أن "قرارا كهذا يستهدف استقلالية هيئة الانتخابات، ويُراد منه إجهاض العملية الديمقراطية من خلال إحكام السيطرة على مؤسسة مستقلة تعنى بتسيير العملية الانتخابية في البلاد، من خلال قيام من يقفون وراء هذه الألاعيب المغرضة والمكشوفة بتمرير ما تبقى لديهم من نوايا وأهواء"، مؤكدة أن "مجلس النواب قد ردّ على هكذا اتهامات في حينه وصوّت برفض سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات على خلفية ما أثير من قضايا فساد ضد الحيدري والتميمي".

واتهمت رئاسة كردستان "بعض القائمين على الحكومة في بغداد بعقد العزم على مواصلة ما بدؤوه منذ مدة ليست بالقصيرة من أجل تكريس المركزية عنوة والإرجاع بالعملية السياسية في البلاد إلى المربع الأول، منتهكين بذلك الدستور وكل الأسس التي بني عليها العراق الجديد واتفق بشأنها القوى الأساسية".

ودعت رئاسة الإقليم إلى "مراجعة قرار التوقيف فوراً والكف عن التمادي في الإساءة للعملية الديمقراطية"، داعية "كافة الجهات والقوى الديمقراطية والوطنية في البلاد إلى أخذ هذه المخاطر بنظر الاعتبار قبل أن تؤدي إلى وقوع ما هو أخطر بكثير، لأن ما يقوم به البعض داخل مؤسسة الحكم في بغداد لهو ارتداد خطير وانقلاب على ما بنيناه جميعاً وناضلنا وضحينا من أجل تحقيقه سنوات طوال".

بالمقابل نفى قيادي في ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي السبت، أن يكون توقيف رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري جاء على خلفية تأزم الموقف السياسي بين المالكي وبارزاني.

وقال عضو التحالف الوطني صالح الحسناوي اليوم "ليست هناك أية علاقة بين عملية توقيف رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري، والخلافات السياسية بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني".

وأوضح أن "هيئة النزاهة جهة تحقيقية قامت بالتحقيق وأودعت الحيدري التوقيف بعد ذلك يجري التحقيق معه وتتم إحالته الى القضاء لأجل ان ينظر بهذا الموضوع وهي قضية قضائية بعيدة عن السياسة" بحسب قوله.

وأضاف الحسناوي "حين تم استجواب الحيدري قبل عدة اشهر لم تكن هناك مشكلة بين التحالف الكردستاني وائتلاف دولة القانون لكي نقول ان الذي يجري اليوم بسبب وجود مشكلة"، مبينا ان "الاستجواب جرى بشكل مهني في مجلس النواب وتم التصويت على سحب الثقة من الحيدري وجرى التجديد له في مجلس النواب مرة اخرى برغم ذلك".

ولفت إلى أن "القضية قضائية بعد الاستجواب الذي قامت به النائبة حنان الفتلاوي بإحالة الأوراق إلى القضاء"، مؤكدا ان "محاربة الفساد في العراق بحاجة الى اعادة نظر وبحاجة الى سياسة وطنية لمحاربتها، وان تكون سياسة شفافة ويطلع عليها ابناء الشعب العراقي، وقد يكون هناك الكثير من الاتهامات للأشخاص وهم ابرياء وربما يكون هناك الكثير من الاسناد لشخصيات لديهم ملفات فساد، لذا نحن بحاجة الى سياسة واستراتيجية وطنية وإرادة سياسية تتفق عليها الكتل السياسية لمحاربة الفساد" بحسب تعبيره.

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً
فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

تعزية

بأسى عميق تلقينا نبأ رحيل الشخصية الوطنية والثقافية المرموقة، المفكر والفنان التشكيلي

محمود صبري

الذي مارس منذ أوائل خمسينات القرن الماضي وخلال عقود مديدة دوراً ثقافياً وفنياً رائداً في الثقافة الوطنية العراقية.

فخري كريم
رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون